

لاجل الاله لان عزه انما يكون بالاطلاع على الارواح والاشياء عليه **قوله** ما ذكره بقوله **الطاهر**
 على صا الى عرشه وورث على انوارها ويجعلها كجلا من اشراق المشرق الذي هو المشرق فيكون في كونه من
 عرشه من اجرة عرشه فانه لا يتركوا الحشر في حال الظهور عليها من قواهم طردت وبها كسبت
 اذ اعلم ان **قوله** ما ذكره بقوله او يعنوننا فنقفون مقدار عهدنا على ان يكون قوله تعالى
 ووقفوا من قوله وقفت فلما على كلام فلان اى جلسته معنى كلامه ووقفوا مقدار عهدنا
 انما يكون ما يقع من **قوله** **الطاهر** ان الرجاء قال على قوله تعالى وقفا على الماء
 يحتمل منه اوجه الارسال كقولنا قد وقفوا عند طاهر زمانها من قوتهم وقوتهم على ان اثار
 والله في انه كان قد وقفوا على ما هو قائمهم بمسكنهم وقفا وقفا وقفا وقفا وقفا وقفا وقفا وقفا
 وانما لثمة انهم عرفوا الرجا ان الارواح على المعنى الاول والثاني في قوله تعالى انما هي في انفسها
 المراد بالجنس الاول ان يكون قوله ان وقفتا وقفته وقفا كوجبه ايضا بل المقيد بالاول يكون
 من وقفته على كلام فلان اعلمته **قوله** فلما يا ليتنا اصله يا قومه ليتس
 حذر المناذجة لولا عهده الفدا عليه وحل الكلام على ان المذوق ان المراد بالثمة **قوله**
 استغنيا وكلامهم على عجز الانبياء على عجزهم الانبياء من غير ان يكون شئ من فعلهم داخل
 تحت لثمة انى **علم** ان القراء قد تقفوا على عرشه كقولهم ان الاله ياهو الملقى لا سبحانه وقولنا في
 وايهم ويران كثيروا كسافي ولا تكذبونكم برفع النطق وكما المصنف من الاله قبة اوجه
 الاثبات التوقف قد عهده قوله يا ليتنا نرد واما قوله تعالى ولا تكذبوا فانه خبر يستداه معذوف
 واجملة مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها وليست بدخلة في حيز القصة اصلها على انتم كونهم
 امر لا اول انهم في الدنيا والذات انتم اخبروا على انفسهم بانهم لا يكذبون بامان وقهم
 انهم يكونون الميثمين صحت هذه الجملة مع ما عطف عليه في محل نصب عملها مقول القول في
 التفسير وقيل ان الاله ياهو الملقى لا تكذبون الميثمين على قوله ان رزق الاله يوم يرد
 لهم دهم دهم ولا يؤخره اى في الاله لا يخرج كل حين تركن اوله **قوله الثاني**
 انما يكون كلك واحده من النعمان مسطرها على رزقها في قوله تعالى انما هي في انفسها في قوله
 الرزق الاله واليه واليه كما في ما مات وهم قوتهم الميثمين والوجه الثاني ان يكون الاله واليه واليه

الخال على ان يكون المصنف من مستداه معذوف ويكون الجملة الاسمية في محل النصب على
 من فاعل نرى والسقديرا ما ليقتا نرى وغيره معاذة بين وكذا ثبوت من الميثمين فيكون
 تحت اية معتبرا بها تسمى لها تسعين فكره كل واحد من النعمان كما حذر في النعمان وهو
 المانب لثمة ان اكلها وما عاينها في الميثمين على نصير اتم الواجبة والذات على اية
 العوالمها ليتا وكذا تلك العصورات في ذلك التاريخ لا يحصل عجز الفرح الى الدنيا ولا
 يجر من كذا الكذب والاثبات لا لانها ما يحصل بجميع الامور في الميثمين فوجب ان لا يكون
 معزولا فلما انتم في القصة لا ان المصنف قد مر الى اول لان الله تعالى ان ام ينس له
 وانهم في ان يكون بالمعنى لا يجوز كذا ميثمين انتمى لثمة ولا يجوز ان المصنف والكاتب وهذا
 الاشكال للمؤرخ على اية من الاخيرين انما المصنف لاجلها بعينه وقوله فلما اتم
 راجع الى انفسه التوقف من العرفه فاقه قوتهم بالبين انما يرضى الرعدة بانما لوجودها الى انما
 لا ميثميا كذا بنا واليكه جميع على الخبر الضمى **قوله** وقصها اتم ويجوز ان يحذف عن
 عامم الخبر ايضا وان يمدوا النطف الواقعة في القصة بحالها لا لا واقف من مائة
 الممتنع يجمع لاجل حصر الملك الاتفاق معناه لان شرط اخذها من بعد الامان يجمع وقوله في
 مكانها **قوله** اجزاءها جميعا الما علة لقوله نصيبها على الاله اى على وجه القصة
 ووجه التبديل ان وقوف المناذجة في جليل الانبياء ام معقول لان تلك الاشياء
 لدلائلها على مصدرها يحتمل الرقيم وكوت ذالك المصنف مؤيدا الحصر ما ذكره بسبب انباء
 كان ما ذكر قبلنا بمجوزة النسخ التي يحتمل الوقوع وان اشد البيا لجهاد ذاك الشرط
 فكان نصب الفعل بعد الماء الواقعة عقيب تلك الاشياء على جهة كونه مبالا بها اتم
 معقول بخلاف نصيبه بعد الما في قوله لان كونه في الميثمين على وجه
 وبما بعد ما بمنزلة النسخ والماء عشا لا تصيب الفعل اى على وجه الميثمين بل هو حرف
 عطف عطفها على الفعل المنصوب فاضا ان المصنفة فيكون في المطرف في تامل المصنفة
 لا بد له من معطوف عليه وليس قبلها في الابهة الا فعل لاجل ان يعطف على الفعل لانها
 معطوفا على المصدر المزمع عليه بالنقل المذكور قبلها وانتم عديت لنا رزق وانقاء كذا في ثمة

1957

